

الباب الخامس

الإختتام

أ. الإستنتاجات

بعد أن يبذل الباحث جهده في نقد مصادر بعض الأحاديث في كتاب الفرائد السننية والدرر البهية وبحث الاستدلال للأعمال التي في ذلك الكتاب ممن فعل تلك الأعمال ومن أنكرها، وجد الباحث أن بعض الحديث في ذلك الكتاب مصدره ليس بصحيح. وتفصيله هكذا :

١. تعظيم مولد النبي عليه الصلاة والسلام حديثه ستة، ٢ الحديث المرفوع و ٤ الحديث الموقوف. كل مصدرها ليس بصحيح. بل أن تلك الأحاديث لا أصل لها.
٢. التوسل حديثه سبعة، ٤ الحديث المرفوع و ٣ الحديث الموقوف. خمسة منها صحيحة المصادر، والباقي مصدره ليس بصحيح، وهو الحديث الأول والثالث.
٣. التلقين، فيه ٣ الحديث المرفوع. كل مصدرها صحيح.
٤. زيارة القبور وما يتصل بها، فيه ٤ الحديث المرفوع. ثلاثها صحيح المصدر، والباقي ليس بصحيح وهو الحديث الثاني.
٥. القنوت في الصبح حديثه ثمانية، ٥ الحديث المرفوع و ٣ الحديث الموقوف. ستهها مصدرها صحيح، والباقي ليس بصحيح وهو الحديث الأول والرابع.

وأما بحث الاستدلال للأعمال ممن فعلها ومن أنكرها فلخص الباحث أن اختلافهما بسبب اختلافهما للمسئلة الأساسية. وهي مسئلة البدعة وتصنيفها، ومسئلة وجهة النظر

للحديث أهو صحيح أو ضعيف أو موضوع، ومسئلة احتجاج الحديث، ومسئلة فهم الحديث، ومسئلة الحديث المنقول اليهما.

ب. الإقتراحات

وهذا البحث ليس بكامل، إذن، أراد الباحث أن يوجد بعده الباحث الأخر الذي يكمل هذا البحث. لأنه إذا أردنا أن نجعل الكتاب معتمدا للموضوع فينبغي علينا أن نفتشه أولا لتكون مادته صحة في الولاية العلمية ولا نقلد الأراء بتقليد عمى يضلنا في الضلالة.

وأما من ناحية الاستدلال فقال الباحث إن الإختلاف هو أمر غالب. فان كل العلماء يملك الطرق التي يجب علينا تعظيمها. المناقسة العلمية في أي مسئلة هي أمر صحيح، لكنه لا تكن تلك المناقسة تحرب اتحاد الأمة. اذا كان بعض الناس يصح أن يسمى الأمر بالمحظور ففي نفس الوقت يصح لبعض الناس الأخر أن يسميه بالجائز وعكسه، بشرط أن كل واحد يملك الدليل المسؤول عنه.